أثر النَّحو في الكلام العربيّ

د. فاتح زيوان

-جامعة العربي التبسي - تبسَّة-

المتخلص:

النَّحو هو أحد علوم العربية التي أولاها علماء العربية أهمية بالدراسة والبحث، لما له من تأثير كبير فلي تحديد معاني الكلام ؛ وسنرصد في هذا المقال الموسوم بـ" أثر النّحو في الكلام العربيّ معالم التأثير .

Article title : The grammar role in Arabic speech

Abstruct;

Grammar As it is one of the Arabic science by scientists of the importance of Arabic study and research, because of its great influence, We will show in this article entitled - The grammar role in Arabic speech_ the meanings of speech; show the parameters of the effect

تمهيد:

خصَّ العلماء الأوائل اللّغة العربيّة بالعناية والدراسة، وحددوا علومها في النحو، والصَّرف، والعروض....الخ، ولا شك أن النحو هو أحد العلوم التي لاقت اهتماما من لدن كثير من جهابذتها على اختلاف انتماءاتهم ومذاهبهم وجنسياتهم ، وأقبلوا عليه بالبحث والتحصيل ، لأنه معيار العربية التي جعلت لغة القرآن الكريم، فبها يؤدى الركن الثاني في الإسلام – الصلاة- ، لما له من تأثير كبير في الآداء اللغوي وفي ضبط معاني آيات الذكر الحكيم ، ولمحاسنه وأثره في الكلام وقع اختيارنا على هذا الموضوع، قصد كشف وإظهار المعاني التي يولدها النحو في الكلام.

الدلالة اللَّغويّة والاصطلاحيّة :

النَّحو لغة: من معانيه: القصد: « نحوت نحوه ؛ أي قصدت قصده »(1) ، والاّتّباع ، وفي الاصطلاح، هو علم يدرس أحوال أواخر الكلم بسبب دخول العوامل عليها، فهو علم، لأنه تحكمه ضوابط وقواعد، فالفاعل يكون مرفوعا والمفعول به يكون منصوبا,,,الخ يهتم بالتغيرات التي في تطرأ على أواخر الكلمات وهي في داخل الجملة باعتبارها موضوعه بسبب دخول عامل أو مؤثر فيها، سواء أكان العامل لفظيا، نحو : رفع الفعل للفاعل: جاء زيد أو دخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية: كان الجو حارا، إذ يرفع اسمها وينصب الخبر...الخ، أم كان معنويا ، نحو رفع المبتدأ بالابتداء: العلمُ نور، لمجيئه في صدر أو بداية الجملة، فالتغيير في الكلم يظهر جليا في الحركة الإعرابية، بالضم أو الفتح أو الكسر، وهي التي تحدد لنا المعنى النَّحوي ، ولكنها ليست ضرورية دائما، فقد تغيب أحيانا، مما يضطرنا إلى اعتماد معايير نحوية أخرى وضعها نحاة العربية القدامى، كالترتيب والتقديم والتأخير والحذف ...لضبط المعنى، ذلك أن الكلم يحتاج إلى النحو الذي رسموه ، قال ابن جني"392هـ"النحو: « هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره » (2). ومعناه تتبع ما نطقت به العرب وما قاست عليه في كلامها.

– أهمية النحو في الكلام:

قسّم النحاة الكلام العربي- على أساس أنه تركيب إسنادي مفيد، يحسن السكوت عليه – إلى ثلاثة أقسام، وهي: أولا: الاسم: ورأوا أنه يصح أن يكون مسندا ومسندا إليه، نحو قولك: الزَّكاة ركن إسلاميّ.

، والقسم الثاني لا يكون إلا مسندا فحسب، ومثله: الفعل،في مثل قولك: رَحِمَ اللهُ عمرَ العادِلَ

والقسم الثالث: لا يصح أن يكون مسندا أو مسندا إليه، وهو الحرف أو الأداة.

وأبان لنا "سيبويه- ت180 هـ" الوجوه المختلفة التي يجيء عليها الكلام من خلال مراتب نحويته واستحسانه والتي تتراوح بحسب رأيه بين الكلام المستقيم والكلام المحال الكذب على هذا النحو:

الكلام المستقيم الحسن الكلام المحال الكذب

الكلام المحال الكلام الكذب

المستقيم القبيح

ويتجلى هذا في عباراته التي ساقها في الكتاب ، قائلا:« هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، ومنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذِب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتُك أَمْسِ وسَآتيك غدًا، وأما المحال فأن تَنقض أولَ كلامك بآخره فتقول أتيتك غدا وسآتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيدا رأيت وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول سوفَ أشرب ماء البحر أمس »(3). وهنا نجد "سيبويه" يعرض مختلف الوجوه التي يكون عليها الكلام، على اختلاف أنواعه، نحو:- الكلام المستقيم الحسن؛ ويقصد به الكلام الذي يوافق الشكل والمعنى، في مثل: " أَتَيْتُكَ أمس" . فهذا كلام صحيح من حيث بنيته الشكلية، إذ راعي فيه صاحبه قواعد النَّحو ، وصحة المعنى ، ومن ثم لم يحدث فيه تناقض بين البنية والمعنى ؛ ولذا عدَّه بالكلام المستقيم الحسن.

- والكلام المحال ؛ لا يراعي فيه صاحبه المعنى، فيظهر تناقضا، حيث ينقض الجزء الأخير الجزء الأول نحو: أتيتك غدا وسآتيك أمس. ، والكلام الكذب، وهو المقبول شكلا - يراعى فيه ضوابط النحو- لكن المعنى غير مقبول، بل إنَّ صاحبه يكذب فيه، نحو:" حملتُ الجبلَ ". فلا يعقل أن يحمل إنسان الجبل ؛ فهو ضرب من الكذب.، والمستقيم القبيح، هو الذي يراعى فيه المعنى، ويخرج فيه عن ضوابط النَّحو أو اللغة، في نحو:" قد زيد رأيتُ". فكان الأجدر به أن يقول:" قد رأيتُ زيدًا "؛ لأنَّ الحرف " قد " يفيد التحقيق ، يجيء قبل الفعل ، ولا يدخل على الاسم ، والمحال الكذب ؛ وهو الذي يتقيد فيه صاحبه المعنى وبنية التركيب ، في نحو: "سوف أشرب ماء البحر أمس".فهو كذب لأن الإنسان لا يشرب ماء البحر، ومحال لأنه استخدم الأداة " سوف" التي تفيد المستقبل والتسويف، لينقضها بكلمة " أمس" فمن المحال إحداث فعل في آن واحد ليفيد " المستقبل " والماضي.

وإجمالا يمكننا تمثيل أقسام الكلام عند سيبويه في هذا الجدول:

نوع الكلام	مثاله
- الكلام المستقيم الحسن	أَتَيْتُكَ أمس .
-الكلام المحال	أتيتك غدا وسآتيك أمس.
- الكلام الكذب	حملتُ الجبلَ .
- المستقيم القبيح	قد زيد رأيتُ.
- المحال الكذب	سوف أشرب ماء البحر أمس.

فمن الواضح أن حكم سيبويه على كل قسم من هذه الأقسام ، يستند إلى معايير نحوية (شكلية) ، ألفها عن مدرسته البصرية ، موظفا اصطلاحات علماء أصول الفقه، و معيار المعنى ، انطلاقا مما تعارف عليه المجتمع الذي أوجد تلك اللغة.

وانطلاقا من هذه الأقسام، شرع النحاة في تصنيف وتبويب موضوعات النحو. مراعين في ذلك أن اللغة تتأسس على قواعد و متكلمها بحاجة إلى تلك الضوابط ؛ لتعصم لسانه من الوقوع في اللّحن ، قال الشاعر(4): النَّحوُ يُصلحُ منْ لسَانِ الألكَّنِ " والمرءُ تكْرمهُ إذا لَمْ يلْحَن.

فبالنحو يقوَّم اللسان ويصان من الزلل وبه نصل إلى المعنى المراد في كلامنا، وعليه فإن نظم الكلام لا يتأتى إلا من طريقه فـ«رأس الخطابة الطبع، وعمودها الذربة،وجناحاها رواية الكلام،وحليُّها الإعراب.. » (5) ولعل هذا ما دعا عبد القاهر الجرجاني"ت471 هـ"إلى التصريح قائلا:«واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها... » (6).

ولا يكون الكلام مفيدا أو تاما أو صحيحا إلا به، قال عبد القاهر الجرجاني:« ...أنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه... ولم ننكر الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى... » (7) .

ولمزاياه العديدة ، أولاه علماء العربية الأوائل أهمية بالدراسة والتحليل والتصنيف، مبرزين أثره في رسم وتحديد دلالات الكلام ، فقد خصص "سيبويه" صاحب قرآن النحو/ الكتاب/"باب الاستفهام الذي يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتُنبّه المخاطَب ثم تستفهم بعدُ: « وذلك قولك زيدٌ كمْ مرَّة رأيتَه وعبدُ الله هل لقيته وعمرُ وهلاّ لقيته وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداءُ كما أنك لو قلت أ رأيتَ زيدا هل لقيته، كان أ رأَيتَ هو العاملُ ، وكذلك إذا قلت قد علمتُ زيدا كم لقيته ، كان علمتُ هو العامل .فكذلك هذا فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره فإن قلت زيدٌ كم مرَّة رأيتَ فهو ضعيف إلاّ أن تُدخل الهاء كما ضعُفَ في قوله كلُّ لم أصنعْ ، ولا يجوز أن تقول زيدا هل رأيتَ إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه، فترفع لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام، ولو حَسُن هذا أو جاز لقلتَ قد علمتُ زيدٌ كم ضُرِبَ »(8). وعليه فإنَّ توظيف المخاطِب للتأكيد ؛ يعبر عن مدى تقديره للظن في نفسية المخاطَب ، مما ينبغي عليه رسم منهجية وخطة لسانية إن صح التعبير، يتمكن بموجبها من بلوغ وإيصال خطابه إليه، وتنبيهه إلى دور الأدوات النحوية في تشكل معنى الخطاب لديه ، ولعل هذا ما دفع بسيبويه إلى طرق كثير من الأبواب النحوية وتحليلها وشرحها ، مدعما رؤاه بالأمثلة والحجج، مستفيدا من أستاذه الخليل، وهي بلا شك تساعد المخاطَب على فهم الكلام، وتوجب المخاطِب على الأخذ بها ، فالمخاطِب يجوز له إضمار، أو حذف الفعل المسند إلى المخاطَب، ولا يستطيع إضمار الفعل المسند إلى الغائب ولا المسند إلى المخاطِب، وعلَّل سيبويه سبب منع الحذف في الأول ، وجوازه في الثاني والثالث إلى الاستعمال أو التداول الذي عبَّر عنه بمصطلح الالتباس،

ذلك أن القرائن عاجزة عن« تمييز أمرك المخاطَب من أمرك نفسكَ أو للغائب»(9)، قال"سيبويه":«واعلم أنه لا يجوز أن تقول"زيد" وأنت تريد أن تقول" ليُضرب زيد" أو "ليَضرِب زيد" إذا كان فاعلا ولا "زيدا" وأنت تريد"ليَضرب عمرو زيدا" ولا يجوز "زيدٌ عمرا"إذا كنت لا تخاطب زيدا إذا أردت "ليَضْرِب زيدٌ عمرا"وأنت تخاطبني فإنما تريد أن أُبلِغَه أنا عنكَ أنَّك قد أمرتَه أن يَضْرِبَ عمرا وزيدٌ وعمرو غائبانِ فلا يكون أن تضمر فعل الغائب...لأنك إذا أضمرتَ فعلَ الغائب ظنَّ السَّامعُ الشَّاهدُ إذا قلت زيدا أنَّك تأمرُهُ هو بزيد فكرهوا الالتباس هاهنا ككراهيتهم فيما لم يؤخَذ من الفعل نحو عليك أن يقولوا عليه "زيدا "لئلا يشبَّه ما لم يؤخَذ من أمثلة الفعل بالفعل، وكرهوا هذا في الالتباس»(10). ويجوز للمخاطِب إضمار الفعل برأي سيبويه؛ لغرض يتعلق بقبح الخطاب/الكلام إذا حمل آخره على أوله ، في مثل قولك: مالك وزيدا وما شأنُك وعمرا.واستهل هذا الكلام بالشرح قائلا :« إنما حدُّ الكلام ههنا ما شأنُك وشأنُ عمرٍ فإن حملتَ الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يَلتَبس بعبد الله إنما يلتبس به الرجل المضمَرُ في الشأن فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا ما شَأْنُكَ وزيدا أي ما شأنُك وتناولك زيدا...» (11)، ولا يصحّ أيضا :« أن تقول للمخاطَب اضْرِبْكَ ولا اقْتُلْكَ ولا ضَرَبْتَكَ لما كان المخاطَبُ فاعلا وجعلتَ مفعولَه نفسَهُ قُبح ذلك لأنهم استغنوا بقولهم اقتُلْ نفسَكَ وأهلكتَ نفسَكَ عن الكاف ههنا وعن إيَّاكَ وكذلك المتكلِّمُ لا يجوز له أن يقول أهلَكُتنِي ولاَ أُهْلِكُنِي لأنه جعل نفسه مفعوله فقُبح وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنْفَعُ نفسي عني وعن إيَّاي وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول ضَرَبَهُ إذا كان فاعلا وجعلتَ مفعوله نفسه لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إيَّاه بقولهم ظلم نفسَه وأهلك نفسه ولكنه قد يجوز ما قبح ههنا في حسِبْتُ وظنَنْتُ وخِلْتُ...»(12). وللابتداء أيضا أثر في الكلام ، فمن خلاله يحدد المخاطِب الأعرف، فإن بدأ بالاسم كان الغرض هو التأكيد وإثباته، فعلى سبيل المثل، إن قلت "زيد جاء"، فالمعنى أن الشخص الذي جاء هو "زيد" ولكن الشك يقع على الفعل والعكس صحيح، فإن قلت "جاء زيد" فبدأت بالفعل تكون قد أكدت وقوعه، وبقي الشك في الفاعل أهو زيد أم غيره، ولا يقتصر الابتداء على ما ذكرنا، وإنما «قد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدُ الله اضْرِبْه ابتدأتُ عبدَ الله ورفعته بالابتداء ونبَّهتَ المخاطَب له ليعرفه باسمه ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر ومثل ذلك أمَّا زيدٌ فاقتله فإذا قلت زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء... »(13).أضف إلى ذلك معرفة سيبويه العميقة بخصائص الكلام عند العرب في مختلف أحواله ومقاماته، وكيفية تصريفه ، بمختلف الوجوه والأنماط، فمن ذلك الابتداء بما هو معروف، وبناء الخطاب عليه ، ومراعاته لحال المخاطَب، وتقدير ما في نفسه ، وتوجيهه إلى دلالات الأساليب اللغوية والنحوية في تغير معنى الخطاب، وكذا تعليله لكل خطاب يصدر عن المخاطِب ، بالشواهد والحجج المقنعة التي يقيسها وفقا لأقيسة مدرسته البصرية أو ما سمعه عن الموثوق بعربيتهم. ولعل هذا ما دفع بأبي عمروالجَرمي"ت225 هـ" إلى الإشادة بجهوده وأفكاره النيرة ، بالقول:« أنا منذ ثلاثين سنة أُفتي الناس من كتاب سيبويه... والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلَّم في النَّحو فقد نبَّه في كلامه على

مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاته في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك ، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به، حتَّى إنَّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني »(14).فالرجل بحق كان على وعي ودراية بخصوصيات التخاطب وما الشروط التي رسمها في المخاطِب – كما رأينا- إلا خير دليل على ذلك، حيث تنبئ عن مدى نباهته وفطنته لمسألة التخاطب، داعيا إلى مراعاة حال المخاطَب ونفسيته،حاثا إياه على ضرورة امتلاكه لحصيلة لغوية ومعرفة وافية بنظام لغة التخاطب.

وفكرة الابتداء بالعناصر النحوية في الجملة وأثرها في دلالات التراكيب قد أكَّدها ووضحها عبد القاهر الجرجاني(15) ، فهي تترك فروقات في إثبات المعنى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن قلنا:زيد منطلق.و زيد المنطلق. والمنطلق زيد.نرى أن جملة: زيد منطلق.تفيد ابتداء أن المنطلق زيد نتيجة لجهل من هو معك من المنطلق/ورود الخبر نكرة/، فتعلمه ايتداء بالشخص اسمه زيد، وفي الجملة الثانية:زيد المنطلق/ في التعريف/. ندرك تماما أن المنطلق هو زيد ، فقد تم تعريفه وإزالة اللبس عنه، في حين أن الجملة الثالثة::المنطلق زيد. تفيد أن فعل الانطلاق تم من لدن شخص معين اسمه زيد.

و توخَّى النحاة الإعراب في نسج الكلام لأمن اللَّبس ، إذ رأى"ابن جني " أن الإعراب، يساعد على فهم التراكيب النحوية ، وبه يميز المخاطِب كلامه بعضه عن بعض خاصة أن المعنى الذي يحيل إليه المصطلح ؛ هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ(16) ، ففي النَّحو: تميز الحركة الإعرابية رتبة ووظيفة العناصر النحوية ، فإذا قلت على سبيل المثال:أكرم سعيدٌ أبَاه وشكر سعيدًا أبوْهُ. يعلم المخاطَب برفع أحدهما ونصب الآخر، فيتضح له جليا الفاعل من المفعول به. وفي حال غياب الحركة الإعرابية في مثل قولك: "ضرب يحي بُشرى" ، فإنه يتعين عليه اللجوء إلى القرائن لتمييز الفاعل من المفعول به، ويرى "ابن جني" في هذه الحال ، أن يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا به ؛ وفقا لما شاء المخاطِب ومقصده ، ونحن نقول أيضا حينما يقع التباس أو إخفاء للحركة الإعرابية فإنه يقتضي من المخاطِب الأخذ برتبة العناصر، ذلك أن الفاعل من خصوصيته أن يأتي بعد الفعل، ثم يجيء المفعول به،بناء على النظام النحوي للجملة العربية،على هذا النحو:ج=فعل+فاعل+مفعول به وإذا كان هناك تقديم للمفعول به على الفاعل، فإنه ينبغي للمخاطِب أن يحدد هو بنفسه مقصده بدقة ، بتوظيف القرائن المعنوية، في نحو قولك مثلا: " استخلف المرتضى المصطفى" فالمفعول هنا هو: " المرتضى" باعتبار"المرتضى" صفة تطلق على أبي بكر رضي الله عنه ، والفاعل هو"المصطفى" لأنها صفة تطلق على الرسول محمد علية الصلاة والسلام ؛ وهذا يفرض على المخاطَب أن يكون مسبقا على علم ودراية بهذه الصفات ، لكل واحد منهما، وأن يدرك أن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، قد قبضت روحه إلى الرفيق الأعلى قبل أبي بكر الصديق رضي الله عنه. فبالقرينة المعنوية، يتحدد لنا الفاعل من المفعول في هذه الجملة فبالإعراب إذا يتمكن المخاطِب من تحديد وإزالة الالتباس الذي يقع في تراكيب خطابه ذلك أن اللغة العربية تنظر إلى أمن اللبس غاية لا يمكن التفريط فيها؛ إذ اللغة

الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم. ومن ثم وضع النحاة الحركات الإعرابية دلائل على المعاني، وفي حال غيابها- كما أسلفنا- يستند المخاطِب إلى توظيف القرائن النحوية والمعنوية ، حتى يزيل اللَّبس عن خطابه ، فالمخاطِب حين يقصد إفهام المخاطَب خطابه ، فإنه يرتبه على منوال لا يدع معه للبس مجالا ، حتى يدرك مقاصده ، فالالتباس ممنوع أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، وفي ضوء هذا صاغ "تمام حسان" عبارة في أصول النحو،تلخص "الفائدة" التي تقابلها"المصلحة" في أصول الفقه الإسلامي، وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة " لا ضرر ولا ضرار" ملخصا لنا الفائدة في أصول النحو في صورة مشابهة لها هي« لا خطأ ولا لبس»(17).، فبا النحو نميز ونفرق بين دلالات الكلام، فعلى سبيل المثال:حينما نضيف أدوات نحوية في الكلام ، ينجم عنها معنى جديدا ، وفي هذا السياق نجدا عبد القاهر الجرجاني"ت471 هـ" يستشهد بما روي عن"يعقوب بن إسحاق الكندي" أنه امتطى دابته ، وتوجه إلى أبي العباس، يستفسره في قضية نحوية لها صلة وثيقة بفحوى الكلام ، حيث مجَّ التكرير الذي لامسه في ما ورد عن العرب، قائلا: « إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال:أجد العرب يقولون: عبد الله قائم... إنَّ عبد الله قائم، وإنَّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد...»(18) ؛ فهذا يوحي بجهل الرجل لدور الأدوات في تغيير معنى الكلام، ولذا أجابه "أبو العباس" بأن المعاني مختلفة على الرغم من تكرير اللفظ، فقولهم:عبد الله قائم؛ هو مجرد إخبار، وقولهم"إنَّ عبد الله قائم"؛جواب عن سؤال سائل، وقولهم"عبد الله لقائم" ؛ جواب عن إنكار منكر" فالتكرير إذا يكون من أجل غرض معنوي من شأنه أن يحدث فروقا في معاني التراكيب، ويكون بإعادة اللفظ نفسه،ويطلق عليه النحويون اسم التوكيد،مقسمين إياه إلى قسمين: توكيد لفظي،نحو: أقبل المجدُ المجدُ ، وتوكيد معنويّ: نحو قولك:نجح الطلابُ جميعُهُم ، وحضر الوزيرُ نفسُهُ.

والغرض منه تثبيت المعنى في الكلام.

ويستعمل حرف النداء لجلب انتباه السامع، ففي قولنا: يا أحمدً. معناه أدعو أحمد إلى الإقبال، فالحرف "يا"أدى وظيفة نحوية أسهمت في لفت انتباه المخاطَب، وهو يشبه "الإغراء" الذي يقصد به ترغيب السامع في أمر محمود ليقبل عليه،في مثل السيارةَ السيارةَ. و الاجتهادَ الاجتهادَ. والشيء نفسه ما نجده في التحذير، والغرض منه تنبيه المخاطَب، في نحو قولك: إياكَ والأسَدَ. ففعل التحذير مقدر بـ"احذر"

فمراعاة قواعد اللغة، من خلال أبواب النحو المختلفة تقتضي من المخاطِب الإلمام بها، حتى يتمكن من إيصال خطابه إلى المخاطب ، وإن افتقر كلامه للنحو، فإنه يفقد روحه ومعناه، ولعل هذا ما أكَّده "ابن فارس- ت395 هـ"من قبله، بقوله: « أنَّ قائلا لو قال:ما أحسن زيد"، غير معرب ، أو: "ضرب عمرو زيد" ، غير معرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال: ما أحْسَنَ زَيْدًا. (ما تعجبية) أو: ما أحسن زيدٌ(ما نافية)، أو: ما أحسنُ زيدٍ. (ما استفهامية) أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني.يقولون مِفْتَح للآلة التي يفتح بها، ومَفْتَح لموضع الفَتح، ومِقَص لآلة القصّ، ومَقَصّ

للموضع الذي يكون فيه القص.... »(19) ، فا الإعراب إذا إبانة عن المعاني، وهو ضروري لتبليغ المقصود وإفهام المخاطَب في إطار نظام لغوي خاص، حيث يجوز التقديم والتأخير، واستعمال صيغة مقام صيغة أخرى ، وتوظيف الحركات في تمييز معاني الخطاب، وكذا الشأن في التَّصريف الذي يحتاج إليه اللغوي والنحوي على حد سواء ، فهو ميزان العربية « فمن فاته علمه فاته المعظم »(20) ، فبه تتضح المعاني، وتفهم الأغراض والمقاصد من الخطاب: « لأنَّا نقول : وَجَدَ ، وهي كلمة مبهمة ، فإذا صرفنا، أفصحت، فقلنا في المال وُجْدًا، وفي الضَّالة وِجدانا، وفي الغضب مَوْجِدَة، وفي الحزن وَجْدًا. وقال الله- جلَّ ثناؤه-:((وَأَمَّا الْقَاسِطُوْن فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا)) / الجن 15/72 ،

وقال: ((وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِيْنَ))/ الحجرات9/49 كيف تحوَّل المعنى بالتَّصريف من العدْل إلى الجور؟»(21) ، ثم برّر ابن فارس"ت395 هـ" كلامه بأن الثلاثي قسَط يقسِط قسوطًا ، يفسره حسب وروده في الآية ثلاثيا بمعنى الظلم ، وإلا فهو من الأضداد بينما ذكر ابن القطاع أن رباعية أقسط معناه عدل، كما اهتم الأصوليون بدراسة دلالات التراكيب(22) ،وبخاصة صيغتي"الأمر"والنهي؛ لأنهما مدار التكليف، معتمدين السياق لتحديد دلالات هاتين الصيغتين، فمن معاني صيغ النهي في القرآن الكريم:* التحريم ، نحو قوله تعالى:((وَ لاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ التي حرَّم الله إلاَّ بِالحَق)) الأنعام/151، وبيان العاقبة : ((وَلاَ تَحْسَبَنَّ الله غَافلاً عَمَّا يَعْمَل الظَّالمُوْن))إبراهيم/42،والدعاء: ((رَبَّنَا لاَ تزغْ قُلُوْبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا))آل عمران/8. ورصدوا الدلالات المتنوعة لصيغ الأمر في السياقات القرآنية المتعددة، منها:*- الوجوب: ((وَأَقِيْمُوا الصَّلاة وَآتُوا الزَكَاة))البقرة/43 ، و*- الامتنان : ((فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُم الله))النحل/114، و*- الإباحة: ((كُلُوا واشْرَبُوا هَنيئًا)) الحاقة/24 ،و*- التعجيز:((فَأْتُوا بسُورَة مِنْ مِثْلِه))البقرة/23،وغيرها من الأمثلة التي عرضها الأصوليون فالنَّحو إذا هو لبّ الكلام،فلا يدرك معناه من دونه ؛ولذلك صدق عبد القاهر الجرجاني عندما قيَّد

النظم بالنَّحو، معرّفا إياه، بقوله: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم

النَّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها.. »(23). فبالإعراب يكشف المبهم في الألفاظ ، ويتضح المعنى:« ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أبَاه ، وشكر سعيدًا أبُوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجا(نوعا أو شرعة) واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه »(24)،فالغرض من الحركات الإعرابية هو تمييز معاني الألفاظ ووظائفها النحوية ، فلولا الإعراب لكان الكلام شرعة أو على نمط واحد ، غير مفهوم لدى المخاطَب ؛ فالتفريق بين الفاعل والمفعول به،يتم بالحركات:« إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره »(25) .فالحركة إذا تسهم بقسط كبير في التفريق بين معاني الكلمات، هذا ما آل بجلال الدين السيوطي"ت911 هـ"(26) إلى تخصيص صفحات من أبحاثه ، رصد فيها الدلالات المختلفة التي تعطى للفظة بناء على حركة الحرف ، وأسماها الألفاظ المثلثة الفاء ،نحو قولك على سبيل المثال لا الحصر: الغَمر بالفتح؛ يعني الماء الكثير، وبالكسر(الغمر) الحقد، وبالضم الرجل الجاهل، وفي

قولك:الكلام: بالفتح يراد به النطق، وبالكسر يعني الجراح، وبالضم يقصد به الأرض الصلبة، والشيء ذاته في قولك:الأمة: فبالفتح تعني القصد وبالكسر تعني النعمة، وبالضم جماعة الرجال، ونظيره في "الحمام"، بالفتح يعني الطير المعروف ، وبالكسر الموت، وبالضم رجل من العرب، وفي قولك:"اللمة":بالفتح تعني الشدة،وبالكسر الشعر المجاوز شحمة الأذن،وبالضم الصاحب والأصحاب في السفر والمؤنس للواحد والجمع،وفي"المسك ":بالفتح الجلد، وبالكسر الطيب المعروف، وبالضم ما يمسك الرمق.

وللتعليق والبناء اللغويّ أثر كبير في نظم الكلام،ويتجلى ذلك في انسجامه وسلاسته وتآلفه،فيتلقاه المستمع بأريحية،بعكس الكلام الذي لا يراعى فيه هذا المعيار،فإنه ينفر المتلقي له،ويجعله تقيلا في النّطق على لسانه:«كالذي أنشده الجاحظ من قول الشاعر:

وقبرُ حَرب بمَكَان قفر* وَلَيْسَ قُرْب قَبْر حَرب قبر

...قال الجاحظ: فتفقد النصف الأخير من هذا البيت فإنك ستجد بعض ألفاظه تتبرأ من بعض... » (27)

فلا تآلف في النص أو الكلام إلا إذا انسجمت وتعالقت عناصره اللغوية بعضها، نحو: تعلق اسم باسم، نحو قولك: الجهل ظلام (خبر للمبتدأ)، وتعلق اسم بفعل، في مثل قولك:أكرمت زيدا(التاء: فاعل / زيدا مفعول به للفعل أكرم)، وتعلق حرف بهما، نحو: ما جاء زيد (تعلق حرف النفي بالفعل والاسم)، قال عبد القاهر الجرجاني: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس... » (28)، وكلما زيد في المبنى أو التركيب نتج عنه معنى جديدا،فإذا قلنا على سبيل المثال: خرج الولدُ مبتسمًا. فالحال هنا بينت لنا الحالة والوضعية التي خرج فيها زيد، وإذا زيدت الهمزة في قولك:أشكوتُ زيدًا. فمعناها إزالة شكواه، وفي قولك: أزوجت البنت. معنى ذلك أنها استحقت الزواج.

وللتقديم والتأخير في عناصر التركيب المفيد أثر في المعنى ، فتقديم المفعول به على الفاعل هو لغاية وغرض معنوي، ففي قولنا: قتلَ الخارجيَّ زيدُ. نجد المفعول به: الخارجي قدم على الفاعل؛ وذلك لأهميته لدى السامع الذي هو في حيرة وحاجة ماسة إلى معرفة المقتول أولا ثم قاتله ، قال عبد القاهر الجرجاني: ((... واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول:كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى...وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعبث ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: قتلَ الخارجيَّ زيدٌ...))(29). والشيء نفسه في قوله تعالى:((إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيْزٌ غَفُوْرٌ)) فاطر/28. فقد قدّم المفعول به(لفظ الجلالة:اللهَ

على الفاعل: العلماء)) ؛ وهذا لأحقية المعبود ، وهو الأول الفرد الصمد، و((العُلماءُ هم ورثة الأنبياء)) كما ورد في حديث المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، باعتبارهم أكثر خشية من الله من غيرهم من الأنام ، فهم يخافونه عن علم وبصيرة من خلال تدبرهم لكتابه وإدراكهم لمعاني آياته.

وللحذف أغراض وتأثيرات في معنى الكلام، فإذا حذفنا الفعل من الإجابة عن سؤال سائل: من قدم إلينا؟ فيجيب على الفور:خالد/ الفاعل: بعدم تكرار الفعل، فهو لغاية ورغبة في الاقتصاد اللغوي وتخفيفا وتيسيرا في النطق، ويوظّف حرف "الواو" في معنى العطف ، في نحو: جَاءَ زيدٌ ومحمدٌ.، وتكون بمعنى المعية أو الاستئناف، في مثل قوله تعالى:((إنَّ اللهَ بَرِئٌ مِن المشْرِكِيْنَ ورسُولَهُ)) التوبة/3 .

فإذا ما قرئ الاسم بعدها مجرورا على أساس أنها حرف عطف فإن المعنى لا يستقيم مع مضمون الآية الكريمة.فلا يعقل أن يتبرأ المولى عزَّ وجل من رسوله ؛ ولذا يضبط الاسم بالفتح (رسُولَهُ) على أساس أن الواو تفيد المعية، أو الضم فتفيد الاستئناف، ويكون الاسم مرفوعا (ورسُولُهُ).وبهذا تتم الفائدة . ومحصول القول، لقد صدق الأوائل حينما قالوا:النَّحو في الكلام، كالملح في الطعام(30)، فبوساطته يتحدد المعنى وينجلي، ذلك أنَّ الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النَّحو من الإعراب(رفع ونصب وجر) والترتيب الخاص ،(وعدَّ النَّحويون العرب الإعراب، من أكثر القرائن دلالة على المعنى ، وعوَّلوا عليه في بيان اختلاف المعنى))(31)، و النّحو شبيه بعملية التفاعل بين مادة الملح والطعام المعد للطهي ، فمن دونها يفقد نكهته في التغذية، ما لم يتم طهيه بها،

والنَّحو هو كذلك تتعالق وتتفاعل فيه عناصر الكلام ، ويعمل بعضها في بعض؛ ولأهميته سعى الناس إلى طلبه وكرَّموا من يتقنه، وعدوه أفضل وأجلّ العلوم التي ينبغي للدارس الحرص في طلبها وتحصيلها.

الإحالات :

(1)- الخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية،، المجلد 4 ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، مادة (نحا/نحو) . .

(2)-ابن جني، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1 ، 1999. ، ص35

(3)- الكتاب ، الطبعة ، الكتاب ، مكتبة المتنبي، المطبعة الأميرية ببولاق الأميرية ، مج1 ، ج1 ، ط1، القاهرة ، 1316 هـ ، ص8.

(4)-ينظر:أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج" متن الألفية " لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل الأشموني دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ..، ص 8

(5)-الجاحظ، البيان والتبيين، وضع حواشيه مُوفق شهاب الدّين ،منشورات علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،ج1،،ط2 ، ببيروت ، 2003 ،ص29

(6)-دلائل الإعجاز، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، صحَّح أصله علاَّمتا المعقول والمنقول ، محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي، علَّق عليه رشيد رضا، دار المعرفة،، ط3 ، بيروت ، 2001 ، ص 70 .

(7)- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 28 . .

(8)- الكتاب، الطبعة الأميرية، مج1، ج1، ص 64.

(9)- محمد الشاوش،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية،جامعة منوبة،المؤسسة العربية للتوزيع،ج2،تونس،2001، ص 1179.
(10) - الكتاب، الطبعة الأميرية، مج1، ج1، ص ص 128، 129 .
(11)- الكتاب، الطبعة الأميرية، مج1 ، ج1 ، ص 155 .
(12)- الكتاب، الطبعة الأميرية، مج1 ، ج1 ، ص385 .
(13)- الكتاب، الطبعة الأميرية ، مج 1 ، ج1 ، ص69 .
(14)- أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة،ضبط إبراهيم رمضان، دار المعرفة، ج3 ،ط3 ،1997 ، ص485.
(15)-ينظر دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 126 .
(16)- ينظر، الخصائص، ج1، ص36.
(17)- تمام حسان ، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981 ، ص ص 220 ، 221.
(18)- ينظر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص ص 208 ، 209.
(19)- ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ،حققه وقدم له مصطفى الشويمي مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، 1963 . ، ص ص 190 ،191 .
(20)- ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،حققه وقدم له مصطفى الشويمي ، ص 191 .
(21)- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ص 19.
(22)- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثيّة في اللسانيات الحديثة، ط3 ، 2001 ، ص284 .
(23)- دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 70 .
(24)- الخصائص، ج1 ، ص36.
(25)- الخصائص، ج1 ، ص151
(26)- ينظر: جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه و عنون موضزوعاته وعلق حواشيه: محمد جاد المولى وعلي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه ج2 ،، 273 .
(27)- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص55 .
(28) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص54 .
(29)- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص86 .
(30)-ينظر، عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، دار المعرفة، بيروت، ص55.
(31)- عزام عمر الشجراوي، الفكر البلاغي عند النحويين العرب، دار النشر ، ط1 ، عمان ، 2002 ، ص91 .